واقع تطبيق متطلبات رأس المال وفق مقررات بازل III في البنوك الإسلامية في ظل تعديلات بازل 2017 وتداعيات ازمة كورونا دراسة حالة بنك دبي الإسلامي

The reality of the application of capital requirements according to Basel III decisions in Islamic banks in light of amendments Basel 2017 and the repercussions of the Corona crisis, a case study of Dubai Islamic Bank

La réalité de l'application des exigences de fonds propres selon les décisions de Bâle III dans les banques islamiques à la lumière des amendements Bâle 2017 et les répercussions de la crise du Corona, une étude de cas de la Dubai Islamic Bank

منصوري محمد الشريف[1] *، عباسي طلال [2]، بركان عماد [3]

تاريخ الإرسال: 2022/06/29 تاريخ القبول: 2022/09/13 تاريخ النشر: 2022/12/02

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة واقع تطبيق متطلبات رأس المال وفق مقررات بازل III في البنوك الاسلامية، في ظل تعديلات بازل 2017 والتي مست البنوك ذات الاهمية النظامية العالمية G-SIBS وهذا بعد التطرق لحالة بنك دبي الإسلامي والذي يعتبر أحد أكبر البنوك الإسلامية في العالم .وبالاستخدام وتحليل مختلف الإحصائيات المتوفرة في تقارير البنك توصلت الدراسة لنتائج اهمها قدرة بنك دبي الاسلامي على مسايرة تلك المتطلبات رغم زيادة هوامش الأمان خاصة وأنه بنك ذو أهمية نظامية محلية .

الكلمات المفتاحية: متطلبات رأس المال؛ بازل 2017 ؛البنوك ذات الاهمية النظامية؛ بنك دبي الاسلامي

Abstract :

This study aimed to study the reality of the application of capital requirements according to Basel III decisions in Islamic banks, after addressing the case of Dubai Islamic Bank, which is considered one of the largest Islamic banks in the world. By using and analyzing the various statistics available in the bank's reports, the study reached the most important results, the most important of which is the ability of Dubai Islamic Bank to keep pace with these requirements despite the increase in safety margins, especially since it is a bank of local systemic importance.

Keywords: capital requirements, Basel 2017, G-SIBS, Dubai Islamic Bank

Résumé :

Cette étude visait à étudier la réalité de l'application des exigences de fonds propres selon les décisions de Bâle III dans les banques islamiques, après avoir abordé le cas de la Dubai Islamic Bank, qui est considérée comme l'une des plus grandes banques islamiques au monde. En utilisant et en analysant les différentes statistiques disponibles dans les rapports de la banque, l'étude a atteint les résultats les plus importants, dont le plus important est la capacité de la Dubai Islamic Bank à suivre le rythme de ces exigences malgré l'augmentation des marges de sécurité, d'autant plus qu'il est une banque d'importance systémique locale.

Mots-clés: fonds propres exigences, Bâle 2017, EBISm , Banque islamique de Dubaï

*المؤلف المراسل

[1] Mansouri Mohamed Cherif, universty of constantine 2, Algeria, mohamed.mansouri@univ-constantine2.dz
[2]Abassi Talal, universty of constantine 2, Algeria, talel.abassi@univ-constantine2.dz
[3] Berkane Imed, university of khenchela, incubators for institutions and local development laboratory : Algeria, imed.berkane@univ-khenchela.dz

1. مقدمة

يعتبر رأس لمال من بين المحاور الأساسية التي اهتمت بها لجنة بازل الدولية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي كشفت عن عدم كفاية رأس المال ومكوناته في بازل II وهو أحد أسباب إفلاس العديد من البنوك بحكم عدم قدرته على امتصاص الصدمات كما لم تحظى الركيزتين الأولى والثانية في بازل الثانية باهتمام كبير للغاية، بحكم أنهما يتطلبان شفافية كاملة حول مكونات رأس المال وكذا تبيان مخاطر البنوك ومحاولة فهمها وموقعها في البنك وكذا ضعف النماذج الداخلية لقياس المخاطر والتنبؤ والتي أكدت الأزمة قصورها وفشلها، وجاءت لجنة بازل ببنود جديدة تحت اسم اتفاقية بازل III والتي تم من خلالها وضع إصلاحات أخذت بعين الاعتبار أوجه القصور في اتفاقية بازل II ، وهذا بهدف ضمان صلابة رأس المال وسلامة نشاط البنوك وتحقيق الاستقرار المالي بصفة عامة من خلال الرفع من مستوى ملاءة رأس المال وتعزيز الأموال القاعدية واستحداث معدل للرفع المالي، هذه التعديلات تم تعزيزها بتعديلات اخرى في 2017 بمساهمة من مجلس الاستقرار المالي والتي مست البنوك ذات البعد النظامي G-SIBS.

من جهة أخرى زاد الاهتمام بالبنوك الإسلامية خاصة في ظل عدم تأثرها بتداعيات الأزمة العالمية وقدرتها على المحافظة على مؤشرات سلامة مقبولة خاصة تلك المتعلقة بمستوى ملاءة وسيولة، وهو ما دعى بالمختصين لمحاولة تعزيز تلك الصلابة من خلال تكييف المعايير الدولية لرأس المال مع خصائص العمل الإسلامي وهو ما عمل عليه مجلس الخدمات المالية الإسلامي.

ويعتبر بنك دبي الإسلامي من اكبر البنوك الإسلامية من حيث حجم الأصول والانتشار والثاني عالميا بعد مصرف الراجحي والذي يسعى دائما إلى تكييف مؤشرات سلامته بما يتماشى ومقررات لجنة بازل و التنظيم الاحترازي المطبق من قبل المصرف المركزي الإماراتي.

من خلال الطرح السابق جاءت هذه الدراسة لمحاولة الإجابة على الإشكالية التالية :

- ماهو واقع التزام بنك دبي الإسلامي بمعايير رأس المال وفق بمقررات بازل III في ظل التعديلات الجديدة ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى أربعة نقاط رئيسية:

- ✓ **تعزيزات رأس مال البنوك في ظل اتفاقية بازل III وتعديلاتها.**
- ✓ **تعديلات بازل 2017 في ظل التوجه نحو بازل 4.**
- ✓ **دور مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تكييف معيار رأس المال مع البنوك الإسلامية.**

✓ **دراسة واقع تطبيق متطلبات رأس المال وفق بازل III ببنك دبي الإسلامي.**

2. تعزيزات رأس مال البنوك في ظل اتفاقية بازل III

نصت مقررات بازل III على رفع وتحس نوعية الأموال الخاصة في البنوك وذلك لتعزيز قدراتها على امتصاص المخاطر ولهذا تم إدخال تغييرات جوهرية على تعريف الأموال الخاصة.

1.2 مكونات رأس المال حسب بازل III

تم تقسيم رأس المال إلى شريحتين بدل ثلاثة وهما:(عباسي، 2019، صفحة 468)

➢ **الشريحة الأولى:**

تتكون من قيمة الأسهم العادية والأرباح غير الموزعة، كما تتضمن حقوق ملكية أخرى كالاحتياطات المعلنة، إضافة إلى أي أدوات مالية أخرى تستوفي شروط تصنيفها في هذه الشريحة، وسميت هذه الشريحة بالشريحة الإضافية ويتم الرفع التدريجي لما تمثله النواة الصلبة من قيمة المخاطر من 2 % إلى 4.5 % أما ما تمثله الشريحة الإضافية من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر فسوف تنتقل من 2% سنة 2012 إلى 1% سنة 2013 ثم 1.5% سنة 2015. ووفقا لنصوص الاتفاقية فان الشريحة الأولى قد تم حذف بعض العناصر منها كشهرة محل وبعض المساهمات في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

وبغرض مساعدة البنوك في إعادة تشكيل قواعدها الرأسمالية فقد قامت بمراعاة مبدأ التدرج في قيمة الاقتطاعات، حيث تبدأ من 20% سنة 2014 لتصل إلى 100% في 2018.

➢ **الشريحة الثانية:**

وتسمى بالأموال الخاصة المكملة وتضم احتياطات إعادة التقييم والمخصصات العامة لخسائر الديون، أما ما تمثله هذه الشريحة من قيمة الأصول مرجحة بأوزان المخاطر سوف تنخفض تدريجيا حتى تستقر عند 2% ابتداء من 2015.

ومن خلال ما سبق فهناك حدود دنيا لا يمكن تخطيها: (BCBS, 2021, p. 13)

- ✓ يجب في كل الأحوال أن تكون حقوق الملكية في حدود 4.5 % من الأصول المرجحة.
- ✓ يجب أن تكون الشريحة الأولى تغطي على الأقل 6 % من الأصول المرجحة
- ✓ يجب أن لا يقل مجموع الشريحتين الأولى والثانية عن 8 % من إجمالي الأصول المرجحة.

يشار إلى أن اتفاقية بازل III ألغت الشريحة الثالثة لرأس المال التي كانت موجودة في بازلII .

2.2 تدعيم الصلابة المالية للبنوك:

قامت اتفاقية بازل 3 بتعزيز الصلابة المالية للبنوك من خلال تكوين هامش حماية من التقلبات الدورية حيث فرضت اتفاقية بازل 3 تكوين مخصص لتقلبات البيئة الكلية لنشاط البنوك يتراوح بين 0 % و2.5 وبالتالي سيتم رفع الشريحة الأولى لتصبح الأموال الخاصة تشكل 7 %من إجمالي متطلبات رأس المال، كما تم تشكيل وسادة أمان تكون على مراحل متدرجة بين عامي 2016 و 2019 وذلك لتمكين البنوك من تكوين هامش إضافي يزيد من قدراتها على امتصاص الصدمات في حالة حدوث صدمة شديدة.

الجدول رقم (01): متطلبات رأس المال حسب بازل III

الوحدة: (%)

	الأسهم العادية من Tier1	إجمالي Tier 1	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	4.5	6	8
وسادة الأمان	2.5		
الحد الأدنى متضمن الوسادة	7	8.5	10.5
هامش ضد التقلبات الدورية	2.5-0		
إجمالي رأس المال	13		

Source : Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Bâle III : dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires, Banque des Règlements Internationaux , Décembre 2010 (document révisé juin 2011), p 71

فمن خلال الجدول يتبين لنا ارتفاع معدل الملاءة الإجمالي من 8 % إلى 10.5 % عند إضافة هامش الأمان، يضاف إليها هامش التقلبات الدورية والذي يقدر ب 2.5 % من حجم الأصول المرجحة هو ما يعزز كفاية رأس المال و صلابته عكس بازل 2 .

3.2 اعتماد نسبة الرافعة المالية:

في خضم الأزمة المالية الأخيرة استخدمت البنوك الرفع المالي بشكل متراكم ومفرط داخل الميزانية و خارجها وهو ما انعكس عليها في ظل وجود مخاطر كبيرة على رأس المال، ونتيجة لذلك حددت بازل في هذا الإطار الجديد نسبة رافعة مالية مستقلة ومكملة لمتطلبات رأس المال القائمة على المخاطر بشكل موثوق تهدف من خلالها إلى الحد من تراكم الرافعة المالية في القطاع البنكي، وبالتالي المساعدة في تفادي انعكاسات الرافعة المالية والتي قد تكون آثارها سلبية على استقرار النظام المالي والاقتصادي.

و تحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:(BCBS, 2017, p. 152)

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى من رأس المال}}{\text{إجمالي الأصول}\left(\text{التعارضات}\right)}$$

بحيث لا يجب ان تقل عن 3٪ من إجمالي رأس مال ويشمل ذلك جميع أصول الميزانية وخارج الميزانية.

وعليه يمكن اختصار تعديلات بازل 3 فيما يخص رأس المال في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مكونات رأس المال حسب اتفاقية بازل III

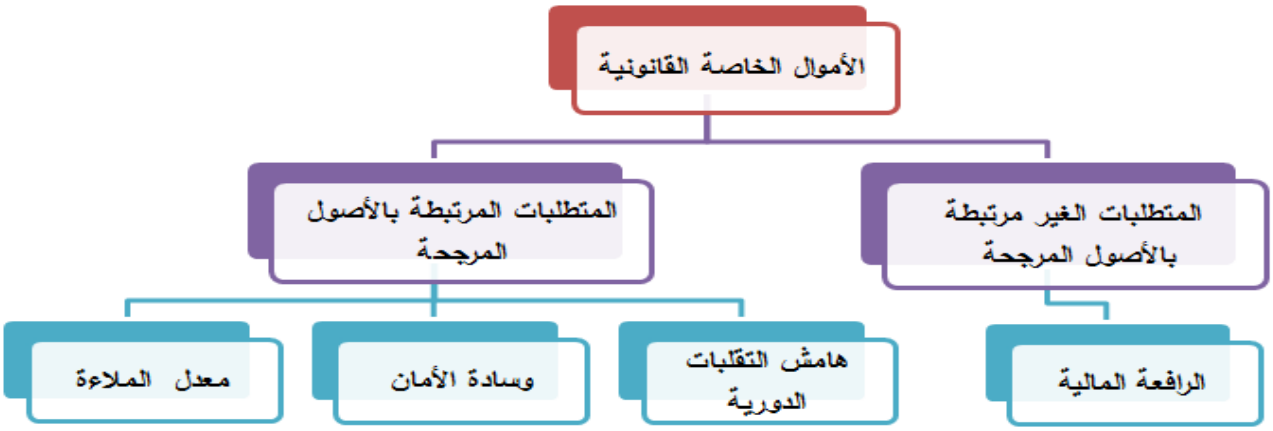

Source : Revue De Stabilité Financière, Banque Centrale Du Luxembourg, 2011 , P 17

3. تعديلات بازل 2017 في ظل التوجه نحو بازل 4

مع نهاية ديسمبر 2017 تم الانتهاء من اتفاقية بازل 3 المعدلة من قبل لجنة بازل ومن المقرر أن يتم تنفيذها في يناير 2022 وتم التمديد الى غاية 2023 في ظل جائحة كورونا والتي تم من خلالها طرح حزمة الإصلاح الأكثر شمولية في تاريخها الإشرافي بالكامل والذي شمل مراجعة أساليب تقييم الأصول المرجحة بالمخاطر (RWAs) خاصة مخاطر الائتمان و التوريق وكذا الطرف المقابل إضافة لمراجعات لتعريف نسبة الرافعة المالية وتطبيقها على البنوك ذات الأهمية النظامية العالمية.

1.3 منهجية تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية

وتستند المنهجية المطبقة من قبل لجنة بازل لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى العالمي بشكل أساسي على خمسة مؤشرات رئيسة، تتكون من مجموعة من المؤشرات الفرعية الكمية والنوعية التي تقيس مستوى الأهمية النظامية للبنوك العالمية، والتي تهدف إلى تحديد حجم المخاطر المالية أو الآثار السلبية التي قد يتحملها النظام

المالي العالمي نتيجة الممارسات غير المنضبطة لهذه المؤسسات المصرفية، وبالتالي إلزام هذه المؤسسات بمجموعة من الإجراءات الرقابية التي تم تضمينها في إطار اتفاقية بازل III للحد من المخاطر النظامية لتلك المؤسسات وتتمثل أهمية هذه المنهجية في كونها منهجية عملية يمكن تطبيقها بسهولة استنادا إلى عدد من المؤشرات التي تهتم السلطات الرقابية برصدها وتحليل تطورها . (عبد المنعم، 2019، صفحة 9،8)

الجدول رقم (02): منهجية لجنة بازل لتحديد المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية العالمية

الفئة (وزن الفئة / الأهمية النسبية)	المؤشرات المتضمنة	الوزن النسبي (%)
الحجم (Size)	التعرض الإجمالي كما هو معرف في مؤشرات الرفع المالي لاتفاقية بازل III	20
الارتباط (Interconnectedness)	الأصول داخل النظام المالي	1/15
	مطلوبات داخل النظام المالي	1/15
	الأوراق المالية غير المسددة	1/15
الاستبدال / والبنية التحتية للمؤسسات المالية Substitution/Financial institution infrastructure	نشاط أنظمة الدفع	1/15
	الأصول المحتفظ بها	1/15
	المعاملات المضمونة في الأسواق المالية	1/15
مدى تطور وتقدم أنشطة البنك Complexity	القيمة الاسمية للمشتقات خارج البورصة	1/15
	التداول والأوراق المالية المتاحة للبيع	1/15
	أصول المستوى الثالث	1/15
لأنشطة خارج حدود دولة المقر Cross Jurisdictional Activities	الأصول خارج حدود دولة المقر	10
	الخصوم خارج حدود دولة المقر	10

Source : Basel Committee on Banking Supervision, The G-SIB assessment methodology – score calculation, Bank for International Settlements, 2014, p2.

وتستخدم لجنة بازل اليورو كعملة أساسية عند حساب مؤشرات أي بنك، ولهذا يجب تحويل البيانات من عملة التقارير إلى اليورو باستخدام أسعار الصرف المنشورة على موقع BCBS الإلكتروني دون تقريب هذه المعدلات بهدف الحصول على نتائج دقيقة.

ومن أجل تحديد حجم رأس المال الإضافي يتم جمع مجموع النقاط المتحصل عليها من خلال المؤشرات السابقة ومقارنتها مع مؤشرات العينة المأخوذة من 75 بنك هي الأعلى من حيث مستوى الرافعة المالية، ويتم الحصول

على النتيجة النهائية ومعرفة قيمة المؤشر من خلال تقسيم القيمة الخاصة بالبنك على إجمالي العينة المقابلة، ثم يتم التعبير عن القيمة الناتجة في نقاط أساسية مثل ما هو موجود في الجدول رقم (**03**).(BCBS, 2014, p. 2)

الجدول رقم(03): متطلبات رأس المال الإضافي للبنوك ذات الأهمية النظامية وفق الشرائح

الترتيب	مقدار النقاط	مستوى رأس المال الإضافي
5	530–629	+3.5 % من الشريحة الأولى
4	430–529	+2.5 % من الشريحة الأولى
3	330–429	+2 % من الشريحة الأولى
2	230–329	+1.5 % من الشريحة الأولى
1	130–229	+1 % من الشريحة الأولى

Source : Basel Committee on Banking Supervision, The G-SIB assessment methodology – score calculation, op-cit , p 4.

ويتم إضافة المتطلبات الإضافية لرأس المال الخاصة ب (G–SIBs) إلى جانب مختلف المكونات الأخرى مثل هامش ضد التقلبات الدورية، وهذا على مراحل متتالية بداية من جانفي 2016 وبمقدار ربع إجمالي الهامش إلى غاية جانفي 2019 حيث سيتم تطبيق إجمالي الهامش ومتطلبات رأس المال الإضافي.

2.3 متطلبات الرافعة المالية الجديدة

فيما يتعلق بالرافعة المالية فقدمت بازل حزمة جديدة من المتطلبات الإضافية تخص قياس التعرض المستخدم في حساب نسبة الرافعة المالية خاصة لـ G–SIBS التي حددها مجلس الاستقرار المالي والتي تعكس أهميتها النظامية والتي سيتم تطبيقها اعتبارًا من عام 2022، ف البنوك النظامية ستكون مطالبة بتلبية متطلبات الرافعة المالية من الشريحة الأولى لرأس المال وهذا من خلال استحداث مخزون جديد للرفع المالي وأي بنك لا يلبي هذه المتطلبات الجديدة لن يكون قادرًا على توزيع رأس المال من خلال توزيعات الأرباح والمكافآت ...إلخ.(BCBS, 2020, p. 3)

الجدول رقم (04) : مكونات الشريحة الأولى والرافعة المالية لـ G–SIBs

G–SIB		
	الشريحة الأولى	الحد الأدنى من رأس المال 4.5 % (مع بداية 2019)
		2.5 % وسادة الأمان
		متطلبات مرتفعة قياس وترجيح المخاطر
	الرافعة المالية	3 % من الشريحة الأولى
		مخزون الرافعة المالية يخص البنوك النظامية، يتكون من 50% من متطلبات المخاطر المرتفعة المرجحة.

Source: Somkrit Krishnamra & Other, The New "Basel Iv"What Changed?, Deloitte & Touche Enterprise Risk Services, 2018.
https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/sg/Documents/risk/sea-risk-basel-iii-to-basel-iv.pdf

ومن الملاحظ أن G-SIBs تم فرض قيود جديدة عليها تشمل رأس المال وحساب الرافعة المالية، بحيث أصبحت تلبي متطلبات رأس المال المستندة إلى المخاطر من الشريحة الأولى كحد أدنى لمتطلبات 4.5 ٪ ، ووسادة أمان 2.5 ٪ إضافة لمتطلبات مرتفعة للخسائر، أما متطلبات نسبة الرافعة المالية فالحد الأدنى للنسبة الرافعة المالية هو 3% أما فيما يخص G-SIBs سيتم وضع وسادة أمان أو ما يعرف بمخزون الرافعة المالية ويتشكل من 50% من المخاطر المرتفعة.

4. دور مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تكييف معيار راس المال مع البنوك الاسلامية

يعتبر مجلس الخدمات المالية الإسلامية هيئة دولية واضعة للمعايير للهيئات التنظيمية والرقابية، التي لها مصلحة مباشرة في ضمان سلامة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية التي تضم بصفة عامة قطاعات المصرفية، وأسواق رأس المال، والتأمين، ويعد عمله مكملًا لعمل لجنة بازل للرقابة المصرفية، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، والاتحاد الدولي للمشرفين على التأمين، ومنذ إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية، تم إصدار أربعة وثلاثين معيارًا، ومبدءًا إرشاديًا، وملاحظة فنية، خاصة بصناعة الخدمات المالية الإسلامية. وقد غطت هذه الإصدارات مجالات مختلفة ابرزها: إدارة المخاطر، كفاية رأس المال، الشفافية وانضباط السوق، عملية المراجعة الإشرافية.المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة، واختبارات الضغط وغيرها. يقع مقره في كوالالمبور بماليزيا ، افتتح رسميًا في 3 نوفمبر عام 2002، وبدأ عمله في 10 مارس عام 2003. يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وبلغ عدد أعضاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية حتى شهر ديسمبر 2020، 188 عضوًا، يمثلون 80 سلطة تنظيمية ورقابية، و10 منظمات حكومية دولية، و98 مؤسسة فاعلة في السوق (المؤسسات المالية والشركات المهنية والاتحادات النقابية)، يعملون في 57 دولة. (https://www.ifsb.org/ar_background.php)

وفيما يتعلق بمعيار رأس المال تواجه البنوك المتوافقة مع الشريعة تحديات فيما يتعلق باحتساب نسبة كفاية رأس المال، فعلى الرغم من أن احتساب النسبة المطلوبة في البنوك المتوافقة مع الشريعة يتم تقريبا بنفس الطريقة التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، إلا أن هناك اختلافات في مصادر الأموال (جانب الخصوم) والأصول المرجحة للمخاطر (جانب الأصول): (عبد المنعم، 2020، صفحة 16)

1.4 بالنسبة لمصادر الأموال

هناك اختلاف كبير بين البنوك المتوافقة مع الشريعة والبنوك التقليدية يتعلق بامتصاص خسارة حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح على عكس المودعين في البنوك التقليدية، فإن مالكي حسابات الاستثمار ليسوا بالمعنى الفعلي المودعين (دائنين) ولا يمكن اعتبارهم من ملاك البنك (حقوق ملكية) بل تجمع بينهم وبين البنك علاقة مضاربة، وفقا لهذا العقد فإنهم في مقابل حصولهم على نصيب من الأرباح المحققة يتحملون كذلك الخسارة إذا حصلت، ما لم يكن هناك إهمال أو سوء تصرف من طرف البنك ، وتبعا لذلك ، فمن المتوقع أن يستوعبوا جميع الخسائر على الاستثمارات التي تتم بأموالهم.

إن هذه القدرة على تمرير الخسائر لحاملي حسابات الاستثمار توفر للبنوك المتوافقة مع الشريعة مخزونا إضافيا للحد من تأثير الصدمات السلبية على ملاءتها، لذلك يتوقع أنه كلما ارتفعت حصة حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح كمصدر للأموال وقلت حساسيتها للتغيرات في العوائد، كانت ملاءة البنوك المتوافقة مع الشريعة أفضل مقارنة بالبنوك التقليدية. غير أن التطبيق على الواقع يختلف، إذ لا تقوم البنوك المتوافقة مع الشريعة في بعض الحالات بتحميل أصحاب تلك الحسابات أية خسارة تجنبا لمخاطر السمعة ".

2.4 بالنسبة لجانب الأصول

يختلف تخصيص أوزان المخاطر لفئات متنوعة من الأصول في البنوك المتوافقة مع الشريعة، وذلك لأن الأصول في هذه البنوك تتراوح بين تمويل التجارة والشراكة في الأسهم، مما يستتبعه اختلاف أوزان المخاطر مقارنة بالبنوك التقليدية، بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود ممارسات لتيسير (تجانس) الدخل له أثار غير مباشرة على كفاية رأس مال البنوك المتوافقة مع الشريعة (على سبيل المثال ، تحتفظ تلك البنوك باحتياطيات لأغراض تجانس الدخل)، وبالتالي فإن الجهات التنظيمية تأخذ هذا الأمر في الاعتبار عند تحديد نسبة كفاية رأس المال.

وفيما يتعلق بمتطلبات بازل III ، قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإجراء تعديلات على المعيار 2، ليتم إصدار المعيار 15 الذي يضم كل العناصر اللازمة لتطبيق معيار نسبة كفاية رأس المال وفق بازل III.

الجدول رقم (05): الترتيبات الانتقالية المقترحة لتطبيق المعيار المعدل

المكون	الفترة الزمنية للتطبيق
4.5% من صافي حقوق الملكية المرجحة بأوزان المخاطر	**يبدأ التطبيق إعتبارا من جانفي 2015**
6% اجمالي رأس المال الأساسي المرجحة بأوزان المخاطر	**يبدأ التطبيق اعتبارا من جانفي 2015**
8% من راس المال النظامي المرجحة بأوزان المخاطر	**يبدأ التطبيق إعتبارا من جانفي 2014**

المصدر: مجلس الخدمات المالية الإسلامية، (ديسمبر2013)، المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية [عدا مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل) وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي]، (IFSB15)،ماليزيا، ص23

وحسب الجدول رقم 05 يجب أن لا تقل متطلبات رأس المال المستوفي للشروط للمصارف الإسلامية عن 8 % من إجمالي الموجودات المرجحة بحسب أوزان المخاطر في جميع الأوقات، وعلى المصارف الإسلامية الاحتفاظ بحقوق الملكية ضمن رأس المال الأساسي بنسبة لا تقل عن 4.5 % من إجمالي الموجودات المرجحة بحسب أوزان المخاطر في جميع الأوقات، ويجب أن يمثل رأس المال الأساسي (حقوق الملكية + الاضافات لرأس المال الأساسي) 6 % من إجمالي الموجودات المرجحة بحسب أوزان المخاطر في جميع الأوقات، ويجب أن يمثل رأس المال (الأساسي والإضافي) 8 %على الأقل من إجمالي تلك الموجودات المرجحة، وفضلا عن هذا فإنه على المؤسسات الاحتفاظ بهامش إضافي للحفاظ على رأس المال وكذلك هامش إضافي لمواجهة التقلبات الدورية، وفقا لما تحدده سلطاتها الاشرافية

رأس المال المستوفي للشروط= رأس المال الأساسي + رأس المال الإضافي

بحيث يتم حساب معدل كفاية رأس المال وفق طريقتين معيارية وتقديرية: (عبد المنعم، 2020، صفحة 35)

وفق الطريقة المعيارية

رأس المال المؤهل

[إجمالي الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق+ مخاطر التشغيلية) – الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الممولة عبر حسابات الاستثمار على أساس المشاركة في الأرباح (مخاطر الائتمان + السوق)]

وفق الطريقة التقديرية

رأس المال المؤهل

[إجمالي الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق+ مخاطر التشغيلية) – الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الممولة عبر حسابات الاستثمار على أساس المشاركة في الأرباح (مخاطر الائتمان + السوق) – (1–آلفا) (الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الممولة عبر حسابات الاستثمار على أساس المشاركة في الأرباح المطلقة (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق))– (آلفا) (الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الممولة عبر احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار لحسابات الاستثمار على أساس المشاركة في الأرباح المطلقة (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق).]

هذا ويتكون رأس المال من:

➢ **رأس المال الأساسي:**

حقوق الملكية العادية + حقوق الملكية الإضافية(الأدوات المالية المتفقة مع الشريعة وبعض الاحتياطات) + الأرباح المبقاة + الاحتياطات (الاحتياطات المفصح عنها وحساب الدخل الشامل بما في ذلك الأرباح أو الخسائر المرحلية).

حقوق الملكية العادية = الأسهم العادية الصادرة عن المصرف الإسلامي+ علاوة إصدار الأسهم+ الأرباح المحتجزة+ الاحتياطات المفصح عنها وحسب الدخل الشامل+ الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المدمجة في المصارف الإسلامية– التعديلات والخصومات الرقابية التي تسري على حقوق الملكية لرأس المال الأساسي.

➢ **رأس المال الإضافي:**

الأدوات المالية المتفقة مع الشريعة الإسلامية وهي: الأدوات الصادرة عن المصرف الاسلامي + العلاوات التي يتم إستلامها عند إصدار الادوات المذكورة في رأس المال الإضافي والتي لم يتم تضمينها في حقوق الملكية + الأدوات أو رأس المال المستوفي للشروط والصادر عن الشركات التابعة المدمجة في المصرف الاسلامي والتي تستوفي شروط رأس المال الثانوي والغير مضمنة في رأس المال الأساسي.

ويعتبر رأس المال الإضافي رأس مال في حالة عدم إستمرارية مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية والذي يقوم بامتصاص الخسائر الأخرى في حالة إنعدام الجدوى للمصرف الاسلامي، وبالتالي يساعد في حماية أصحاب الحسابات الجارية وبقية المودعين.

رأس المال الثانوي= الادوات المصدرة من قبل المصرف والتي تستوفي الشروط+ المخصصات العامة والاحتياطات المحتجزة مستقبلا + العلاوات التي تم دفعها عند إصدار أدوات رأس المال الثانوي+ الادوات المؤهلة لرأس المال والتي أصدرت من قبل الكيان التابع للمصرف الإسلامي لطرف ثالث مستثمر ويستوفي الشروط الخاصة برأس المال الثانوي– الخصومات الرقابية المطبقة على رأس المال الثانوي.

5. دراسة واقع تطبيق متطلبات رأس المال وفق بازل III ببنك دبي الإسلامي

وفق لتقارير البنك المركزي الاماراتي فالقطاع البنكي الإسلامي الإماراتي لم يتاثر كثيرا بتداعيات ازمة كورونا وهذا بحكم وجود احتياطيات كافية من رأس المال والسيولة بحيث وصلت نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية المؤهلة إلى 19.9٪.

1.5 القطاع البنكي الاسلامي في الامارات في ظل جائحة كورونا ومقررات بازل III

خلال سنة 2020، حافظت البنوك الإسلامية على احتياطيات للتمويل والسيولة أعلى من مستويات ما قبل كوفيد 19، كما حافظت على قدرتها التمويلية، وحصل القطاع على دعم من برنامج خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة من المصرف المركزي، والذي ساعد على التخفيف من ضغوط السيولة وتعزيز ثقة السوق .ولعبت البنوك الإسلامية في الإمارات دوراً كبيراً في تقديم المساعدة للعملاء المتضررين سلباً من الجائحة.

وخلال فترة الجائحة في عام 2020 ، حافظ نمو التمويل للبنوك الإسلامية في الإمارات على استمراريته عند نسبة 7.0٪ على أساس سنوي، ونمت الودائع بنسبة 2.1 ٪ على أساس سنوي، بينما استفادت البنوك أيضاً من تمويل سوق رأس المال بمعدل نمو في نهاية 2020 بنسبة 6.8 ٪، وأدت البيئة التشغيلية الصعبة إلى ارتفاع مخصصات اضمحلال القيمة خلال 2020 ، والتي نمت بنحو 11.7 ٪، بينما ظل القطاع مربحاً، وانخفضت الربحية الإجمالية، وهو ما ظهر على شكل انكماش طفيف في العائد على الأصول (0.9٪)مقارنة بسنة 2019 والتي بلغت فيه النسبة 1.2٪. (بنك_الامارات_المركزي، 2020، صفحة 34)

قام المصرف المركزي بنشر مجموعة واسعة من الإجراءات الرقابية لتوفير قدرة إضافية للبنوك للإدارة والاستجابة لتأثير **كوفيد 19** بفعالية، ويشمل ذلك تفعيل تدابير تخفيف المتطلبات مؤقتاً على أطر رأس المال والسيولة لتعزيز قدرة البنوك لدعم النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم (06) : متطلبات رأس المال والسيولة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل جائحة كورونا

الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	الحد الأدنى للمتطلبات في الظروف العادية	الحد الأدنى للمتطلبات بموجب خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة خلال 2021
الحد الأدنى من نسبة حقوق الملكية العادية الشق –01 –	٪7	٪7
الحد الأدنى من نسبة رأس المال الشق–01 –	٪8.5	٪8.5
وسادة الأمان	٪2.5	٪1
احتياطي حماية البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية	٪0.5–٪1.5 رسوم إضافية على رأس المال الفردي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية المحددة.	٪0
هامش التقلبات الدورية	٪0– ٪2.5 احتياطي التقلبات الدورية لانكشافات الإمارات بنسبة 0٪.	٪0– ٪2.5 احتياطي التقلبات الدورية لانكشافات الإمارات بنسبة 0٪.

نسبة تغطية السيولة	٪100	٪70
نسبة الأصول السائلة المؤهلة	٪10	٪7
نسبة السلف إلى الموارد المستقلة	٪100	٪110
نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة	٪100	٪90

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لسنة 2020 ، صفحة 44، على الموقع : http://www.centralbank.ae

2.5 واقع تعزيز رأس المال وفق مقررات بازل III ببنك دبي الإسلامي

تم افتتاح بنك دبي الإسلامي رسميًا في 15 سبتمبر 1975، بقرار من صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم في 12 مارس، وهو أكبر بنك إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث الموجودات، وهو شركة مساهمة مدرجة في سوق دبي المالي ويعتبر أول بنك يوفر كافة الخدمات المصرفية الإسلامية، وثاني أكبر بنك إسلامي في العالم بحيث يملك فروع في سبع دول وشبكة تضم 66 فرع محلي بدولة الإمارات وتغطي خدماته احتياجات حوالي 2 ملايين متعامل.

وفيما يتعلق بمقررات **بازل III**، فحسب تقارير بنك دبي الإسلامي وحسب نشرات بنك الإمارات المركزي فقد بدأت البنوك الناشطة في الإمارات ومع نهاية 2017 في تطبيق بنود اتفاقية **بازل III**، مع العلم أن الإمارات كانت من الدول العربية السباقة لتبني مقررات **بازل III** عند صدورها وانتظرت حتى 2017 من أجل إتمام جميع الجوانب المتعلقة بمحاور الاتفاقية والتي ستكون أخر مرحلة مع نهاية 2021.

➢ معدل كفاية رأس المال لبنك دبي الإسلامي

يبين الجدول التالي تطور معدل كفاية رأس المال الإجمالية لبنك دبي الإسلامي

الجدول رقم(07): معدل كفاية رأس المال لبنك دبي الإسلامي وفق مقررات بازلIII

(الوحدة: %)

	2017	2018	2019	2020	2021*
معدل كفاية رأس المال الإجمالي للبنك	17.2	17.5	16.5	18.5	17.5
معدل كفاية رأس المال المطلوب من قبل البنك المركزي الإماراتي (متضمن الوسادة)	12	12.75	13	13.5	13.5
معدل الأموال القاعدية (الشريحة الأولى)	16	16.3	15.4	17.3	16.4
الأسهم العادية من الشريحة الأولى	11.5	12.4	12	12	12.8

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير بنك دبي الإسلامي لنفس الفترة

*** سنة 2021 بيانات تخص 9 أشهر الأولى فقط.**

الملاحظ من الجدول أن معدل كفاية رأس المال الإجمالي لبنك دبي الإسلامي هي أعلى من النسب المقررة حسب اتفاقية بازل 3 وحتى تلك المقررة في القواعد الاحترازية المنظمة للعمل البنكي في الإمارات، بحيث بلغ متوسط الملاءة % كما هو مق **اكبر من الزيادة في رأس المال**، بحيث ارتفاع مستوى المخاطر المرجحة بنسبة 7.38 % مقارنة بسنة 2018، في مقابل كان معدل نمو رأس المالي ضعيف بحيث ارتفع ب 1.67% فقط.

وللإشارة فمعدل الملاءة الإجمالية في الإمارات يشمل كفاية رأس المال + وسادة الأمان + هامش التقلبات + الهامش الإضافي الخاص بالمؤسسات ذات الأهمية النظامية .

➢ معدل ملاءة الأموال القاعدية لبنك دبي الإسلامي

كما جاء في مقررات اتفاقية بازل III، فمعدل ملاءة الأموال القاعدية يشمل نسبتين أساسيتين هما معدل ملاءة الشريحة الأولى، ومعدل حصة الأسهم العادية من الشريحة الأولى

الجدول رقم (08): معدل كفاية رأس المال لبنك دبي الإسلامي وفق مقررات بازلIII

(الوحدة: %)

	2017	2018	2019	2020	2021*
معدل الأموال القاعدية (الشريحة الأولى) لبنك دبي الإسلامي	16	16.3	15.4	17.3	16.4
معدل الأموال القاعدية (الشريحة الأولى) في الامارت	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5
حصة الأسهم العادية من الشريحة الأولى لبنك دبي الإسلامي	11.5	12.4	12	12	12.8
حصة الأسهم العادية من الشريحة الأولى في الإمارات	7	7	7	7	7

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير بنك دبي الإسلامي لنفس الفترة وتقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي الاماراتي لسنة 2020.

*** سنة 2021 بيانات تخص 9 أشهر الأولى فقط.**

فحسب النشرات والتقارير الدورية، فبنك دبي الاسلامي يحترم القواعد الاحترازية المتعلقة بتطبيق معدل الملاءة القاعدية وكذلك معدل حصة حقوق الملكية من الشريحة الاولى وفق ما تنص عليه اتفاقية بازل الثالثة والتنظيم الاحترازي الاماراتي وهو ما يؤكد صلابة راس المال والذي يرتكز اساسا على صلابة الشريحة الاولى المدعومة بحقوق الملكية.

➢ **تعزيز صلابة رأس مال بنك دبي الاسلامي**

وقد تم تصنيف بنك دبي الإسلامي مع نهاية سنة 2018 على انه بنك ذو أهمية نظمية على المستوى المحلي –D SIB من الفئة الأولى، وعليه فهو ملزم على تعزيز رأس ماله بوسادة أمان مكملة لرأس المال تبلغ 0.5% تضاف إلى مستوى كفاية رأس المال المطبقة في الإمارات يضاف إليها 2.5% المتعلقة بوسادة الأمان. (بنك دبي، 2021، صفحة 30)

وفيما يتعلق بالرافعة المالية فالجدول التالي يبين نسبة الرافعة المالية في بنك دبي الاسلامي

الجدول رقم (09): معدل الرافعة المالية لبنك دبي الإسلامي

	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي الشريحة الأولى لرأس المال (ألف درهم)	25974311	28794394	29175102	38865411	37706910
إجمالي الموجودات (ألف درهم)	207337009	223682159	231795634	289556453	289388913
معدل الرافعة المالية (%)	12.53	12.87	13.04	13.42	13.03

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي لفترات الدراسة.

شهدت نسبة الرافعة المالية لبنك دبي الإسلامي والتي تم حسابها وفق ما نصت عليه اتفاقية بازل III بحيث أن المعدل تجاوزت النسبة المقرر في بازل III وهذا ما يدل على أن البنك يحتوى على رأس مال أساسي مرتفع، ويرجع سب ارتفاع النسبة خلال سنوات الدراسة الى ارتفاع معدل نمو الشريحة الأولى لرأس المال والتي كانت أكبر من معدل نمو الأصول.

6. خاتمة

من خلال دراساتنا لموضوع واقع تطبيق متطلبات رأس المال وفق مقررات بازل III في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك دبي الإسلامي توصلنا للنتائج التالية:

- ✓ أكدت البنوك الإسلامية على قدرتها على مواجهة الصدمات المالية بعد الأزمة العالمية 2008 وهذا بفضل خصائص مكونات رأس مالها الصلب والذي جعلها لا تلقى صعوبات في التكييف مع معايير بازل.
- ✓ لقد ساهم مجلس الخدمات المالية الإسلامية في دعم البنوك الإسلامية من أجل تطبيق معايير بازل III من خلال العمل على تطوير ممارسة المصارف الإسلامية لتتمكن من تلبية متطلبات المعايير الدولية من خلال وضع معاييري تتوافق وتلك المعمول بها دوليا
- ✓ يعتبر بنك دبي الإسلامي احد اكبر البنوك الإسلامية العالمية، وهو بنك ذو أهمية نظامية محلية في دولة الإمارات، ولهذا يعمل دائما على مسايرة المعايير الدولية لكفاية رأس المال.
- ✓ حقق بنك دبي الإسلامي نتائج مرضية متعلقة بمتطلبات رأس المال حسب بازل III سواء تعلق الأمر بمعدل الأموال القاعدية، النسبة الإجمالية، معدل الرافعة المالية وحتى الهوامش الإضافية الأخرى.
- ✓ من خلال دراستنا لهذا الموضوع وانطلاقا من نتائج الدراسة ارتئينا عرض بعض الاقتراحات والتي ترتكز أساسا حول النظام البنكي الجزائري والمتمثلة في:

وانطلاقا من نتائج الدراسة ارتئينا عرض بعض الاقتراحات والتي ترتكز أساسا حول البنوك والنظام البنكي بالجزائر:

- ➢ ضرورة الرفع من مستوى الإفصاح على مستوى البنوك التجارية خاصة فيما يتعلق بهيكل الأموال الخاصة ومكوناته وكذا مكونات السيولة المصرفية مثل ماهو معمول به في مختلف الدول خاصة العربية منها وهذا في سبيل تعزيز الإفصاح والشفافية وتعزيز انضباط السوق كما هو مقرر من قبل لجنة بازل؛
- ➢ وضع معايير محلية تخص تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية تستنبط أساسا من مقررات بازل في ظل التمركز المصرفي الذي تشهده البنوك العمومية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

- بنك دبي الإسلامي. (سبتمبر 2021). تقرير المراجعة والمعلومات المالية.
- حياة نجار. (13, 2013). اتفاقية بازل 3 واثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الصفحات 281، 280.
- صندوق النقد العربي. (2020). دراسة تطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة لمتطلبات بازل III في الدول العربية.
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (ديسمبر2013). المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية [عدا مؤسسات التأمين الإسلامي (التكافل) وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي]، (IFSB15)، ماليزيا.
- مجلس الخدمات المالية الاسلامية على الرابط: https://www.ifsb.org/ar_background.php
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. (2020). التقرير السنوي.
- هبة عبد المنعم. (2019). الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محليا : تجارب عربية، صندوق النقد العربي.

المراجع باللغة الأجنبية

- Basel Committee on Banking Supervision. (2014). The G-SIB assessment methodology – score calculation, Bank for International Settlements.
- Basel Committee on Banking Supervision. (2020). Leverage ratio requirements for global systemically important banks Version effective as of 01 Jan 2022, Bank for International Settlements.
- Comité de Bâle sur le contrôle bancaire. (Décembre 2010). Bâle III : dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires, Banque des Règlements Internationaux , (document révisé juin 2011).
- Comité de Bâle sur le contrôle bancaire. (Décembre 2017). Bâle III: finalisation des réformes de l'après-crise, Banque des Règlements Internationaux.
- Rob Smith & Steven Hall and Clive Briault. (November 2018). Basel 4 a brief overview, KPMG international, Switzerland.